مكانة المرأة وحقوقها السياسيّة في الإسلام
من وجهة نظر الإمام الخميني قدس سره[1]

فاطمة كاشف الغطاء[2]

ملخص المقال

إنّ جمهوريّة إيران الإسلاميّة هي ساحةٌ للعمل بالآراء الفقهيّة للإمام الخميني قدس سره حول السياسة، والتي أدّت إلى إنشاء نظامٍ ولائيٍّ في إيران، ونقطة التحوّل في هذا النظام وجود العلاقة بين الشرعيّة الإلهيّة والقبول الشعبيّ، لقد شاركت مختلف الفئات من الناس، لا سيّما الغالبيّة العظمى من النساء، في جميع مراحل هذه الثورة، كما أيّد الإمام الخميني قدس سره هذا الحضور دائما، خاصّة تواجد المرأة في المجالين السياسيّ والاجتماعيّ، كما دعاها لمواصلة حضورها السياسيّ الفعّال ضمن إطار الشريعة الإسلاميّة، وتسبّب هذا الأمر إلى أن تكون التجربة السياسيّة للمرأة في جمهوريّة إيران الإسلاميّة بمثابة قفزة فريدة في تاريخ المرأة الإيرانيّة، وبحسب رأي الإمام الخميني قدس سره، فإنّ من حق المرأة التدخّل في تقرير المصير والمشاركة في النشاطات السياسيّة، بل هو واجبٌ عليها، وقد كُرّست هذه الفكرة في دستور جمهوريّة إيران الإسلاميّة أيضا.

مفاتيح البحث: الإسلام، الحقوق عليها السلام، المرأة المسلمة، المشاركة السياسيّة، النظام السياسيّ.

---

١. تمّ نشر أصل هذه المقالة بالفارسية في مجلة «طهورا»، السنة ٣، العدد ٦، صيف ١٣٨٩، ص ٣٧ -٥٦، و هي من فصليات جامعة المصطفى صلى الله عليه وآله العالميّة.

٢. ماجستير في العلوم السياسيّة، باحثة في جامعة الزهراء عليها السلام.

مقدّمة

إنّ الإمام الخميني قدس سره من الشخصيّات المؤثّرة في العصر الحاضر، وقد نتجت آرائه حول طبيعة الحكومة في الإسلام، عن تأسيس الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، والذي جعل الناس يؤيّدون أفكار الإمام التي غيّرت النظام الحاكم، هو أنّه رسم في أعماق إيمان الأمّة نظاما سياسيّا يعتمد على الدين؛ لهذا السبب اكتسب البحث في الأبعاد النظريّة والعلميّة لآرائه حول القضايا السياسيّة أهميّة خاصّة. إنّ الحجم الكبير لمشاركة الناس في دعم وضمان بقاء الجمهوريّة الإسلاميّة، هو أحد القضايا الكبرى في سياق نظام الجمهوريّة الإسلاميّة، كما لا ننسى، أنّ دور المرأة في مراحل انتصار الثورة ومراحل استمرارها هامٌّ جدّا، ولطالما أشاد الإمام الخميني قدس سره في إرشاداته العلميّة بدور المرأة في تحقيق الثورة واستمرار الجمهوريّة، وطالب بالمزيد من مشاركتها، يهدف هذا البحث إلى دراسة الوضع السياسيّ للمرأة في نظام الجمهوريّة الإسلاميّة من وجهة نظر الإمام الخميني قدس سره.

مكانة الشعب في النظام الإسلاميّ

للبحث عن المكانة السياسيّة للمرأة وحقوقها في النظام السياسيّ الإسلاميّ، يجب أوّلا توضيح مكانة الشعب في التسلسل الهرميّ للحكم في هذا النظام. إنّ أحد المبادئ الأساسيّة للنظام السياسيّ الإسلاميّ، هو مبدأ السيادة الإلهيّة؛ حيث يرتبط هذا المبدأ بمقبولية الجماهير التي تضع أسس الحكومة، ومن وجهة نظر الإمام الخميني قدس سره، لا يوجد تناقض بين السيادة الإلهيّة وسيادة الشعب، وهذا لا يعني أنّ الحكومتين هما في العرض، إنّما حكومة الشعب تكون من خلال الحكومة الإلهيّة، ولقد وضع الإمام في "كتاب البيع" الجمهوريّة إلى جانب الاستبداد، ونفى كليهما؛ لأنّ المشرعين بشرٌ، وفي المقابل يتحدّث عن الجمهوريّة التي تندمج مع الإسلام، وفي خطابات الإمام الخميني قدس سره، يمكن مشاهدة الكثير من الكلمات التي تمّ التأكيد فيها على أهميّة أصوات الناس: «**هنا أصوات الأمّة هي التي تحكم. هنا الشعب هو الذي يتولّى الحكم. إنّ هذه المؤسسات يتمّ تعيينها من قبل الشعب، ولا يجوز لأيّ منّا أن ينتهك حكم الشعب، وهذا غير ممكن**».[1]

١. صحيفة الإمام، ج ١٤، ص ١٦٥.

وفي الوقت نفسه يؤكّد [سماحته] على ضرورة الحفاظ على المبادئ الإسلاميّة للنظام، ويعتبر رأي الناس فعّالا ونافذا ما لم يكن معارضا للأحكام الإلهيّة:

«نحن نريد أن تكون الحكومة إلهيّة ومطابقة لأحكام الله، وموافقة مع رغبة وإرادة الشعب».[١]

وعليه، فإنّ النظام السياسيّ الإسلاميّ في فكر الإمام الخميني قدس سره، يحمل ثلاث ركائز أساسيّة، هي: القانون، الشعب ومسؤولي النظام السياسيّ.

فالركيزة القانونيّة تنظّم العَلاقة بين أفراد الشعب والمسؤولين، وجميع الناس متساوون أمام القانون الإلهيّ، ولا يوجد فرق بين الرئيس والمرؤوس والحاكم والمحكوم والرجل والمرأة.[٢]

أمّا الركيزتان الأخريان، ففيهما: النّاس إما أن يكونوا من الناخبين، أو يكونوا من صنّاع القرارات، فعلى هذا الأساس، يحقّ للناس المشاركة في العمليّة الانتخابيّة والاختيار السياسيّ، أو المشاركة في عمليّة صنع القرار السياسيّ.

وبطبيعة الحال، من وجهة نظر الإمام، فإنّ دور الشعب أكثر بروزا من دور المسؤولين الذين يعتبرهم الإمام خدم الشعب. وفي النهاية يمكننا القول: إنّه من خلال تلفيق الإسلام (محتوى الحكومة) والجمهوريّة (شكل الحكومة) وفي ضوء الديمقراطيّة الدينيّة والحكم الذي منحه الله للشعب، تصبح الحكومة من الشعب، مع الشعب ومن أجل الشعب.[٣]

حقوق الناس في النظام الإسلاميّ

بناء على هذه المبادئ، يلعب الناس دورا فعّالا في تشكيل واستمرار النظام السياسيّ، وقد أكّد الإمام كثيرا في خطاباته على الحكومة في الاهتمام بحقوق الشعب.

وبالطبع هذه الحقوق القانونيّة لا تختصُّ بالنساء أو الرجال فقط، إنّما هي لجميع الناس قاطبة؛

١. صحيفة الإمام، ج ٣، ص ١١١.

٢. الإمام الخميني، البيع، ص ٦١٨.

٣. قاسمي الطوسي، مكانة ودور الشعب في الجمهورية الإسلاميّة من منظار الإمام الخميني، ص ١٨٨.

حيث نستطيع دراستها تحت العناوين التالية:[١]

١ ـ حقُّ تقرير المصير

إنّ الإمام الخميني قدس سره يرى أن مصير الشعب هو مصير البلاد والعقيدة، وعلى الناس الاهتمام به.[٢]

ومن جهة أخرى، يدافع عن حقّ تقرير المصير.[٣]

وقد أعلن في فرنسا وقبيل تشكيل الحكومة الإسلاميّة، قائلا:

«إنّنا نستلهم حكومة الجمهوريّة الإسلاميّة من سيرة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والإمام علي عليه السلام، وسيعتمد هذا النظام على استفتاء الشعب، وسيقرّر هذا الشعب نوع الحكومة عن طريق التصويت العامّ.[٤]

ومن الناحية العمليّة وقبل انتصار الثورة الإسلاميّة، عندما عيّن الحكومة المؤقتة، تحدث عن الحقّ القانوني لتصويت الشّعب إلى جانب الحقّ الشرعيّ.[٥] وفي السنين الأولى من انتصار الثورة، تحدث عن قضيّة الرهائن والتحدّي الأمريكيّ، يجيب البابا عن تسائلاته قائلا: «**ليعلم البابا، أنّ القضيّة ليست فرديّة حتى أقوم بحلّها، ونحن لا نريد فرض آرائنا على الشعب ، ولم يسمح الإسلام لنا بالديكتاتوريّة، نحن نتبع آراء الشعب، وسنتبعه في كلّ أمرٍ يصوّت عليه**».[٦]

لقد كان الإمام يؤكّد على إجراء انتخابات نزيهة وحرّة، لذلك كان يُنبّه على أن لا يحقّ لأيّ حزب، أو تيار، أو جمعيّة أن يفرض مرشح على الآخرين.[٧]

---

١. منصور نجاد، دراسة تطبيقية حول تعامل الناس و الحاكم في منظار الإمام محمد الغزالى والإمام الخميني، ص ٢٩٧.
٢. صحيفة الإمام ، ج ٦، ص ٤٣٣.
٣. المصدر نفسه، ج ٣، ص ٥٠٣.
٤. المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٣٤.
٥. المصدر نفسه، ج ٦، ص ٥٤.
٦. المصدر نفسه، ج ١١، ص ٣٤.
٧. المصدر نفسه، ج ٢٠، ص ٢٩٥.

وقال قدس سره بوضوح: «**الشعب حرٌّ في الانتخابات، ولا يحتاج إلى قيموميّة**».[١]

٢ ـ حق النقد

إنّ الإمام قدس سره في الوقت نفسه الذي يميّز فيه بين النقد والمؤامرة، فإنّه يجيز النقد حتى أنه في عام ١٣٦٦ هـ. ش، دعا المسؤولين إلى تحمّل الاستشكال والتخطئة، وهي مرحلة أقوى من قبول النقد، وقال: «**علينا ألّا نتصور أنّه لا يحقُّ للآخرين تخطئة ما نقوله أو ما نعمله، إنّ التخطئة هديةٌ من هدايا الله التي تساعد الإنسان على نمو أفكاره**».[٢]

٣ ـ حقّ إنشاء الجمعيّات والأحزاب

إذا اعتبرنا أنّ الأحزاب تنقسم إلى قسمين: الحكوميّة، والأهليّة، فإنّ الحقّ سيكون مع تأسيس الأحزاب الأهليّة.

إنّ أحد انتقادات الإمام قدس سره للنظام السابق، هو أنّ هذا النظام كان يؤسس حزبا حكوميّا، وحينئذ يرغم الناس في الانضمام إليه، وقد أعلن سماحته عام ١٣٥٣ هـ. ش، أنّ حزب رستاخيز حزب مفروض ومخالف للدستور.

وفي بداية انتصار الثورة الإسلاميّة، كان لا يوافق مع الكمّ الهائل من الجمعيّات والأحزاب،[٣] وكانت موافقته مشروطة بألّا تكون ضارة.[٤]

وحينما سئل عن رأيه في إنشاء نقابات العمال في إطار الجمهوريّة الإسلاميّة، أجاب إنّ إنشاء هذه النقابات ضروريّةٌ للحفاظ على حقوق العمال.[٥]

---

١. صحيفة الإمام، ج ٢١ ، ص ١٠.
٢. المصدر نفسه، ج ٢٠، ص ٤٥٠.
٣. المصدر نفسه، ج ٤، ص ١١١.
٤. المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٣٢.
٥. المصدر نفسه، ج ٥، ص ١٣٩.

٤ ـ الحريّة

إنّ الحريّة موهبةٌ إلهيّةٌ وهبها الله تعالى للبشريّة، لكن هذا الحقّ يُسلب من الناس قسرا في معظم الأحيان. لقد كانت الثورة الإسلاميّة بزعامة الإمام قدس سره، حركة للتخلّص من قيود عبوديّة الإنسان للإنسان، والحصول على الحريّة والاستقلال.

إنّ الحريّة في رأي الإمام الخميني قدس سره هي حقّ الانتخاب الذي يحصل عليه الإنسان في حياته ومعتقده، وحدود هذه الحريّة يعيّنها الدستور الذي تمّ تدوينه وفقا للشـريعة الإسلاميّة: «**إن الحريّة يحدّدها القانون، والإسلام يمنع استغلال الحريّة للمفسدة ويقف بوجه الحريّات التي توجب الفساد، وما دمنا أحياء لن نسمح لهؤلاء تحقيق أهدافهم**».[١]

إنّ الإمام قدس سره يؤمن بأنّ ما في السماوات والأرض هو صنع الله سبحانه وتعالى، وهو العالم والقادر والمالك لكلّ شيء. وهذا المبدأ والإيمان، يعلّمنا أنّ الإطاعة يجب أن تكون لله وحده، ولا تجب إطاعة أيّ إنسان إلا إذا كان إنسانا إلهيّا، و تكون إطاعته طاعة لأوامر الخالق سبحانه وتعالى، وبناء على ما ذكر، لا يحقّ لأيّ إنسان أن يجبر غيره على الاستسلام و الخضوع له، والحريّة أصلٌ لا يحقّ لأحد أن يسلبها من الفرد والمجتمع والشعوب، ويسّن له القوانين وينظم سلوكه وعلاقاته حسب فهمه ومعرفته، أو حسب رغباته.[٢]

وحسب رأي الإمام قدس سره، إنّ الحريّة أكبر موهبة وهبها الله للإنسان. وفي مناسبة أخرى يقول: إنّ طبيعة المسلم الحقيقيّ هي أن يكون حرّا.[٣]

من وجهة نظر الإمام قدس سره، إنّ الحريّة حقٌّ طبيعيٌّ وأساسيٌّ للبشر، ومنحها لهم غير مقبول؛ لأنّها كانت معهم منذ البداية وحتى التعبير عن هذه القضيّة يعتبر جريمة.[٤]

---

١. البحث عن طريق الإمام فى كلام الإمام، الدفتر ١٧ و ٢٠، ص ٢٠٥.
٢. صحيفة الإمام، ج ٢ ، ص ٦٧.
٣. المصدر نفسه ، ص ٢٦٣.
٤. المصدر نفسه ، ص ٦٧.

لكن هذه الحريّة ليست مطلقة، وإنّما يجب الحفاظ على حريم حريّة الآخرين وعدم القيام بأعمال تخالف القوانين الإلهيّة.[١] إنّ أحد أهم مصاديق الحريّة التي تحمل آثارا سياسيّة مهمة، هي حقّ تقرير المصير على يد الإنسان:

«إنّ القانون والعقل وحقوق الإنسان، كلها تؤمن بحقّ تعيين المصير على يد الأفراد والشعوب».[٢]

إنّ قبول نوع وطريقة الحكم في بلد ما وحدود حريّاته الاجتماعيّة هي نتيجة الافتراضات المسبقة حول البشر وطبيعتهم، وكلّ مفكّرٍ وبحسب رؤيته للإنسان، يختار نوع الحكومة التي تنبع من افتراضاته العقليّة.

ومن ناحية أخرى، فإنّ الطريقة التي يتواصل بها الحكّام في المجتمع مع شعوبهم تعود إلى نظرتهم حول الإنسان، لذلك وحسب وجهة نظر الأمام العقائديّة، فإنّه يصّور مجتمعه المثالي بهذه الطريقة:

«إنّ مجتمعنا في المستقبل سيكون مجتمعا حرّا، وجميع مؤسسات القمع - وكذلك الاستغلال - ستنمحي من المجتمع».[٣]

وبناء على ما قيل، فإنّ جميع طبقات الشعب يحقّ لها إبداء رأيها والعمل به، ما لم يكن مخالفا للشريعة الإسلاميّة، لا أن يكون معارضا لآراء الآخرين.

المكانة السياسيّة للمرأة في أفكار الإمام الخميني قدس سره

لقد استطاعت آراء الإمام الخميني قدس سره، بعد انتصار الثورة الإسلاميّة القيام بتغيير جذريّ في النظرة إلى المرأة، وقد كان يؤكّد دائما على حقوقها والاهتمام بمكانتها المرموقة، وكان يعلم أن بدعا قد ظهرت حول قضايا الدين ونسبت إلى الإسلام ظلما وعدوانا، وقد استطاعت هذه الإلقاءات والأفكار الفاسدة أن تؤثّر سلبا على المرأة. إنّ خطابات ورسائل وسيرة الإمام العمليّة تبّين مدى

١. صحيفة الإمام، ج ١، ص ٦٨.
٢. مركز البحوث والتخطيط ، الإمام ، الإسلام، پيام آزادى (رسالة الحريّة)، ص ١٦٨.
٣. صحيفة الإمام، ج ٣، ص ٥٣.

اهتمامه الكبير بهذه القضيّة الحيّويّة، ومن الأبعاد التي عني بها الإمام، هي البعد الإنساني للمرأة؛ حيث يقول في هذا المجال:

«إنّ المرأة إنسان، بل إنسان عظيم، إنّما مربية المجتمع، ومن حضنها يسمو الإنسان إلى المعالي».[١]

إنّ مصدر النظرة اللّاإنسانيّة للمرأة تنبع من مجّرد النظر لجسدها وظاهرها فقط. وأدنى مستوى لوجود الرجل والمرأة هو المظهر الماديّ الذي يجعل أن تكون النظرة الإنسانيّة لهما سلبيّة، وقد كانت رؤية الإمام تخالف هذه النظرة، وكان يعطي الأصالة لمسار تطوّر الروح، وكان يفصل بين البعد الإنسانيّ والبعد الحيوانيّ للمرأة، حيث يقول: «**للمرأة أبعاد مختلفة، كما هي للرجل وللإنسان بوجه عام»، وهذا البعد الماديّ هو أدنى مراتب الإنسانيّة، غير أنّ هذا الإنسان يتحرّك من هذه المرتبة نحو الكمال، فالإنسان موجودٌ متحركٌ يبدأ من الطبيعة، ويتّجه نحو مرتبة الغيب، ثمّ الفناء في الألوهيّة».**[٢]

بناء على نظرة المساوات بين الرجل والمرأة في مرتبة الإنسانيّة، لا توجد أيّ ضرورة للفرق بين الممارسات الاجتماعيّة للرجل والمرأة؛ لذا نرى الإمام الخميني قدس سره يقول:

«من الناحية القانونيّة لا يوجد فرقٌ بين الرجل والمرأة، كلاهما إنسانٌ، وللمرأة حقّ تقرير مصيرها، كما هو للرجل. نعم، توجد بعض الفروق بينهما، لكنّه ليس من الناحية الإنسانيّة».[٣]

يشير سماحة الإمام قدس سره في كلامه إلى نقطة تسبب اختلافا قانونيّا بين الرجل والمرأة ، ومن خلالها يمكن التركيز بشكلٍ كبيرٍ على حماية البيئة الاجتماعيّة من الفساد والرذيلة، ومع أن الرجل والمرأة لا يختلفان إنسانيّا، إلا أنّه على المرأة أن تصون كيانها في المجتمع؛ لتكون قادرة على الاستمرار في التواجد في بيئةٍ صحيحةٍ، وبعيدة عن الأمور الظاهريّة، من جهة أخرى، يجب أن تكون نظرة الرجل إلى المرأة نظرة عفيفة، من هذه الناحية تختلف بعض الحقوق والقوانين بين الرجل والمرأة، في العبادات والعقوبات و... وأمّا في مناقشة حقوق الناس في النظام الإسلاميّ، فإنّ القوانين عامّة

١. صحيفة النور، ج ٦، ص ١٨٦.

٢. المصدر نفسه، ص ١٨٥.

٣. المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٩.

وبعيدة عن تفكيك الجنسين وعدم وجود فرق بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.[١]

ويقول الإمام قدس سره في هذا المجال:

«في النظام الإسلاميّ تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل، حقّها في الدراسة والعمل وحقوق الملكيّة وحقّ التصويت وجميع ما يمتلك الرجل من حقوق، غير أنّه توجد أشياء تحرم على الرجل؛ لأنّها تسبب المفاسد، كما أنّ هناك أمور ممنوعة على المرأة؛ لأنّها توجب الفساد. فالإسلام يريد الحفاظ على كرامة الرجل والمرأة، الإسلام يريد ألّا تصبح المرأة ملعبة بيد الرجل».[٢]

مع أنّ بعض المتشرعين يتشددون على النساء، ويمنعونهنَّ من الفعاليّات الاجتماعيّة ويأمرونهنّ بالبقاء في المنزل، وفي المقابل توجد مجموعة رفعت جميع القيود وأعادتها إلى زمن الجاهليّة الأولى، وجعلوها ملعبة بيد الرجل، غير أنّ الإمام الراحل - وكما ذكرناه سابقا - اعترف بحريّة المرأة حتى أنّه اعتبر الإسلام هو المحرّر للمرأة:

«الإسلام لا يعارض حريّة المرأة، إنما هو المؤسس الحقيقيّ لتحرير المرأة في جميع جوانبها».[٣]

وفي لقاء صحيفة العالم الثالث الألمانيّة مع سماحة الإمام قدس سره في تاريخ ١٣٥٨/٨/٢٤ هـ. ش، بعد انتصار الثورة ، تحدّث عن أبعاد حريّة المرأة في الحكومة الإسلاميّة قائلا:

«إنّ النساء حُرَّات، وفي الدراسة حرّات، وفي الأعمال الأخرى هن حرّات كحريّة الرجال».[٤]

بعد ذلك يواصل انتقاد الظروف السائدة في العالم فيما يتعلق بالمرأة، فيقول:

«أمّا الآن، فلا توجد حريّة للرجل ولا للمرأة».[٥]

وكما قلنا، فإنّ هذه الحريّة يجب ألّا تعارض القوانين الإسلامية: «**إنّ الحريّة يحدّدها القانون،**

١. الصرامي، حقوق الناس في الحكومة من وجهة نظر الإمام الخميني نظرا إلى الأسس والأدلة في المصادر الإسلاميّة، ص ٥٢.
٢. مجلة پانزده خرداد، العدد الثاني، ١٣٧٠ هـ. ش، ص٣٣ و ٣٤.
٣. الإمام الخميني، الكلمات القصار، نصائح وعِبر، ص ٢١٠.
٤. البحث عن طريق الإمام فى كلام الإمام، الدفتر ١٧ و ٢٠، ص ٢٠٢.
٥. المصدر نفسه.

والإسلام يعارض ويَمنع الفساد، ويمانع استغلال الحريّة للمفاسد، فبكلّ جهدنا وبقدر استطاعتنا، لن نسمح لهؤلاء تحقيق أهدافهم».[١]

وهكذا رأينا أنّ الإمام الراحل قدس سره اشترط في فعاليّات النساء الاجتماعيّة، خلق بيئة صِحيّة، فإذا تَمّ توفير هذه البيئة، لا يوجد سبب لحرمان المرأة من حقوقها والمشاركة في القضايا الاجتماعيّة والسياسيّة.

إنّ ما يحدّ من وجود المرأة في المجتمع، هو استغلالها كوسيلة تسويقيّة للدعاية التجاريّة التي تحطّ من شخصيّة المرأة، وتضع عليها علامة استفهام، ومع بيان هذه القضايا ، يُطرَح هذا السؤال على الطاولة ، لماذا تغيّرَ نظرُ سماحة الإمام حول النشاطات السياسيّة للمرأة قبل انتصار الثورة وبعد انتصارها؟

أسباب تحوّل نظرة الإمام حول المشاركة السياسيّة للمرأة

إنّ الطبيعة المعادية للدين والسلطويّة لنظام الشاه، كانت تتعارض مع إعطاء الحريّات السياسيّة لطبقات الشعب، لكنّه كان يبغي من وراء إعطاء حريّةَ حقّ التصويب للمرأة أن يتّخذ هذه العمليّة وسيلة تسويقيّة ومعارضة للثقافة الإسلاميّة .

من هذا المنطق اعتبر الإمام قدس سره هذه القضيّة تدخلا فى الشؤون الدينيّة ، لذلك هاجمها.

وكانت نقطة تحوّل في وجهات نظر الإمام الراحل قدس سره، وهي مناقشة المساواة القانونيّة بين الرجل والمرأة في لائحة الأقاليم والمدن، وكانت هذه اللائحة تتضمّن إعطاء حقّ التصويت والمشاركة في الانتخابات للمرأة .

فكانت ردّة فعل الإمام قدس سره إرسال برقية الى أسد الله علم، رئيس الوزراء آنذاك، قال فيها: «**إنّ مشاركة النساء في مجالس الأقاليم والمدن والبلديّة، مخالفة للقوانين الإسلاميّة، حسب نصّ الدستور المناط تفسيره، على عاتق العلماء ومراجع الدين، ولا يحقّ للآخرين التدخّل فيه ، وقد أفتى الفقهاء والمراجع بحرمة**

١. البحث عن طريق الإمام فى كلام الإمام، الدفتر ١٧ و ٢٠، ص ٢٠١..

هذا العمل، وفي هذه الحالة، فإنّ تصويت وترشيح المرأة يُعَدُّ مخالفة صريحة للمبدأ الثاني للدستور».[١]

واضافة الى هذه الرسالة ، فقد أصدر تسعة من المراجع والعلماء، سنة ١٣٤١ هـ. ش، بيانا أدانوا فيه مشاركة النساء في الانتخابات، واعتبروها غير شرعيّة وغير قانونيّة، واعتبروا استناد الوزير الى مقدمة الدستور، غير قانونيّة؛ لأنّ المقدّمة ليست جزءا من الدستور، إنما هي كلام الشاه (الملك).

من جهة أُخرى، إذا كانت هذه مِن مقدّمة الدستور، فلماذا لم يُعمَل بها منذ البداية؟ هذه المقدمة توضّح أنّ كلَّ فرد مِن أبناء الشعب، يحقّ له الإشراف على ما يجري في البلاد.[٢]

لقد كان الإمام قدس سره يشعر أنّه من واجبه أن يخبَر جميع الناس، بديكتاتوريّة الشاه وأهدافه غير القانونيّة، وكان يعتقد أنّ إعطاء المرأة حق المشاركة في الانتخابات، ليس إلا وسيلة تسويقيّة، [فلذلك قال]: «**ما تَمَّ موافقة الحكومة عليه حول مشاركة المرأةَ في الانتخابات، فاقدة للشرعيّة وغير قانونيّة**».[٣]

لقد استخدم الإمام قدس سره في خطاباته ورسائله تعابير مثل: مخالفة قواعد الإسلام الضروريّة، وإفساد المرأة المسلمة و... ليكشف عن خطط النظام الشّريرة، في إطار إعطاء الحريّات السياسيّة للمرأة: «**النظام الحاكم في إيران انتهك قوانين الإسلام المقدسة... النظام الظالم يريد أن ينفّذ قوانين المساواة بين الرجل والمرأة، لينتهك القواعد الأساسيّة للإسلام والقرآن، ليرسل الفتيات اللواتي بلغن الثامنة عشـرة إلى الخدمة العسكريّة الإجباريّة.**[٤] **يقال: إنّه تَمّ اتّخاذ خطوات لتحقيق المساواة بين حقوق الرجل والمرأة في الميراث والطلاق غيرها، والتي تُعَدُّ من القواعد الأساسيّة للإسلام**».[٥]

وكان سبب معارضة الإمام هو أنّ نظام الشاه مخالف للإسلام، وكانت هذه الحركة مشروعا للهجوم على الإسلام برمّته:

---

١. داوود الفيرحي، النظام السياسي والحكومة في الاسلام، ص٢٧.

٢. المصدر نفسه.

٣. صحيفة الإمام، ج ١٠، ص ١٤٢.

٤. المصدر نفسه، ص ١٥٣.

٥. المصدر نفسه، ج ١٠، ص ١٤٧.

«لقد حذّرت مرارا وتكرارا أنّ لهذه الحكومة سوء نيّة، وأنّها مخالفة لأحكام الإسلام، والأمثلة تظهر واحدة تلو الأخرى، فمثلا وزراة العدل، ومن خلال برامجها، حذفت اشتراط الذكورة من القضاء لِتُعلِنَ معارضتها الصريحة مع الأحكام الإسلامية».[١]

ومن هنا، يلفت الإمام الخميني قدس سره، انتباه النّاس إلى أهداف نظام الشاه الشرّيرة في قلب طبيعة الأحكام الإسلاميّة والقضاء على الإسلام: **«لقد ظنَّ النظام القمعي أنّه من خلال طرح قضيّة المساواة بين الرّجل والمرأة يمكن له أن يمرِّرَ أهدافه الشريرة وهي القضاء على الإسلام. وقد تصوَّر هذا النظام القمعي، الذي لم يسمح يوما لأحد بالحريّة، وحرّم الشعب سنينَ طِوال منها، أنّه يستطيع باسم تحرير المرأة، أن يخدعَ الشعب المسلم».**[٢]

وبالمقابل دافع الإمام الخميني قدس سره عن الإسلام، وَقدَّمَ الوجه الحقيقيّ للإسلام في قضايا المرأة، وَرَدَّ على الاتّهامات التي صوبها الأعداء نحو الإسلام. وفي رأيه أنّ أولئك الذين أدخلوا بدعا حول المرأة في الإسلام، أنّهم خائنون للدين، خائنون في حقّ المرأة: **«إنّ الشاه (الملك) يقول: يجب عزل المرأة!، يجب أن تكون كذا، إن كلاما كهذا يمسُّ بكرامة المرأة، هذا هو رأيه حول المرأة، الإسلام لا يريدها أن تكون هكذا، الإسلام يريد من المرأة أن تعمل كما يقوم الرجل بأداء جميع الأعمال الأساسيّة».**[٣]

من هذا المنطق يقوم الإمام قدس سره بتعريف الإسلام هكذا: **«الإسلام ... يحترم المرأة، وَيُعطيها كرامتها، ويتّخذ لها مكانة مرموقة في المجتمع، الإسلام لايعارض المرأة، هذه دعايات، أنّهم يريدونَ إبعادكن عن الإسلام».**[٤]

هذه الإرشادات جعلت المرأة المسلمة الإيرانيّة، أن تعيَ القضايا الخفية، واثقة بالثقافة الإسلاميّة ، طائعة لِأَوامر الإمام، لها تواجد ومشاركة فعّالة في الثورة الإسلاميّة، لِتظهرَ من خلال أفعالها معارضتها للنظام الشاهنشاهي ومطالبة باحترام كرامتها الإنسانيّة.

---

١. صحيفة الإمام، ج ١٠، ص ١٩٧.

٢ . المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

٣. المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٢٨.

٤. المصدر نفسه.

بعد انتصار الثورة الإسلاميّة، وتوازيا مع تطبيق الأحكام الإسلاميّة، اعتنى الإمام قدس سره بحقوق المرأة، وقال: «**للأسف الشديد كانت المرأة مضطهدة، مرّة في الجاهلية... ومرّة أُخرى في إيراننا، وذلك كان في زمن الشاه**».[١]

ووفقا لرأي الإمام الراحل قدس سره، كانت الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة فُرصة أخرى لتحرير المرأة من الأسر، وإنّ أحد الهواجس الأصليّة للثورة هي تحقيق حقوق المرأة في المجتمع: «**الإسلام يريد أن ينمّي أفكار الرجل والمرأة معا، ولقد أنقذ الاسلامُ المرأة من رسوم الجاهليّة، إنّ الخدمة التي قدّمها الإسلام للمرأة، يعلم الله، لم يُقدّمها للرجل**».[٢]

لقد كان الإمام الراحل قدس سره يعتقد أنّ مكانة المرأة رفيعةٌ وساميةٌ، وأنّ سعادة المجتمع وشقاوته مرهونتان بها، وبتربيتها الصحيحة، يصلح الإنسان وتعمر البلاد وتغمرها السعادة؛ ولهذا فإنّ المرأة مصدر الخير كلّه.[٣]

إنَّ الإمام كان يعتبر انتصار الثورة الإسلاميّة مَدين للنساء اللواتي ناضَلنَ ضد النظام السابق الذي لم يستطع أن يُضعفَ إيمانهنّ. والمشاركة الفعّالة والدور الذي قامت به النساء، كان اقتداء بالسيّدة زينب عليها السلام التي قارعت يزيد وَعرَّته هو وأعوانه:

«**إنّ ثورتنا مدينةٌ للنساء، وأن الرجال نزلوا إلى الشوارع والمظاهرات تبعا للنساء اللواتي رَغَّبنَ الرجال في المشاركة، وكُنَّ من الطلائع في هذه النهضة، إنّ للمرأة من الشجاعة يمكِّنُها مِن أن تهزمَ القوى الشيطانيّة**».[٤]

إنّ أحد المحاور الرئيسيّة لخطب الإمام قدس سره بعد انتصار الثورة الإسلاميّة هو التقدير والامتنان للدور الذي قامت به المرأة في الثورة وتواجدها النشط في المشهد السياسيّ والاجتماعي، ومطالبتها الاستمرار في هذا النهج: «**ممّا يجب الاشارة إليه، هو المشاركة الفعّالة للمرأة المناضلة والشجاعة في**

١. صحيفة الإمام، ج ٧، ص ٣٣٨.
٢. المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٢٧.
٣. المصدر نفسه، ص ٣٣٩.
٤. المصدر نفسه، ص ٣٤٠.

الاستفتاء. تلك النساء اللواتي قمن بدور أساسيٍّ الى جانب الرجال، بل أكثر منهم، في انتصار الثورة الإسلاميّة، لذا عليهنّ أن يلاحظن أنّ مشاركتهن الفعّالة هي التي تضمن انتصار الشعب الإيرانيّ».[١]

وبعد الإشارة الى دور المرأة في هزيمة نظام الشاه والقوى العظمى وتجفيف جذور الفساد، يظهر الإمام قدس سره فخره واعتزازه باختصاص يوم من أيام السنة بـــ (يوم المرأة)، كي تكرم المرأة فيه ويُذكر اسمها بفخر واعتزاز، ثم يشير إلى أنّ النظرة حول المرأة ليست كما كانت في السابق و يقول:

«لقد كانوا يقولون سابقا، بأنّ نصف سكان إيران الذين يجلسون خلف الستار، لا يستطيعون القيام بأيّ عمل، وقد حرموا أيضا النصف الآخر، وهم الرجال من القيام بأيّة أنشطة».[٢]

ثمّ يشير الى تواجد النساء في المشهد الاجتماعيّ والسياسيّ:

«أنتنّ أيّتها النساء عليكن التواجد والحضور بالقدر الذي سمح به الإسلام، كالمشاركة في الانتخابات، ونشاطاتكن كنشاطات الرجل، لا فرق بينكما، لأن كليكما يجب أن يقرر مصيره».[٣]

وهكذا أصبح دور المرأة في اختيار العناصر الصالحة هامّا جدّا؛ حيث تستطيع أن تقوم المرأة بانتخاب مجلس فَعّال، أو رئيس جمهوريّة مقتدر، تحسب له القوى العظمى ألف حساب، ولا يثنيه شيء عن التفكر في إصلاح الأمور وسعادة الشعب.[٤]

وهكذا أصبح المجال السياسيّ، الذي كان يُعتَقَدُ أَنه مجالٌ يختصُّ بالرجال فقط، صار ساحة عامّة يشارك فيها الرجل والمرأة بتساوٍ:

«المجال السياسيّ لا يختصُّ بطبقةٍ دون أُخرى، كما هو الحال في تحصيل العلم، يجب على الرّجال المشاركة في القضايا السياسيّة والحفاظ على المجتمع. إنّ مشاركة النساء في القضايا الاجتماعيّة والسياسيّة برفقة الرجل، مع الحفاظ على ما أمر به الإسلام، واجبةٌ على الجميع».[٥]

---

١. صحيفة الإمام، ج ٦، ص ٤٠٨.

٢. المصدر نفسه، ج ١٨، ص ٤٠٢.

٣. المصدر نفسه، ص ٤٠٣.

٤. المصدر نفسه.

٥. المصدر نفسه.

الحقوق السياسيّة للمرأة من وجهة نظر الإمام الخميني قدس سره

للأسف الشديد، هناك العديد من الآراء السلبيّة حول المرأة في المجتمع، وهذا ما يؤثّر سلبيّا على قضاياها القانونيّة، حتّى أنّ بعض العلماء يشكّكون في الكرامة الإنسانيّة للمرأة؛ لذلك لا يرون لها أيّ حقوق، أمّا الإمام الخميني قدس سره، فإنّه لا يؤكّد على الكرامة الإنسانية للمرأة فحسب، وإنّما يُثني عليها، ويعتبرها مصدر خيرٍ للمجتمع.

لذا يرى الإمام أنّ هذه النظرة المنحطة الى المرأة، سببها الاهتمام بالبعد الماديّ والحيوانيّ فقط، والواقع أنّ للمرأة والرَّجل أبعادا معنويّة وماديّة، فيكون لهما بُعدٌ روحيٌّ وبعدٌ حيوانيٌّ[١] إنّ الاهتمام بالبعد الحيوانيّ للرجل أو المرأة فقط يُوَلِّدُ مفاهيمَ خاطئة عنهما.

ومع هذا الافتراض حول النساء، فإنّ الإمام يرى أنّ الرجال والنساء مُتساوون، كما هو مُصَرَّح به في الدستور[٢]، ونظرا إلى حقّ المرأة في تقرير مصيرها، فإنّ مشاركتها في الحصول على حقوقها السياسيّة أمرٌ ضروريٌّ ، والإمام يرى هذه المشاركة واجبةٌ على المرأة، وكما كانت المرأة في التاريخ مؤثّرة في الأُمور السياسيّة ، كذلك يجب أن يكون لها دورٌ فَعّالٌ ومؤثّرٌ في القضايا السياسيّة، في العصر الراهن.[٣]

إذن حسب نظرة الإمام، فإنّ الرجل والمرأة متساويان في الحقوق السياسيّة، وكما تجب على الرجل المشاركة في الأمور السياسيّة والحفاظ على المجتمع، كذلك تجب مشاركة النساء في القضايا السياسيّة، برفقه الرجل مع الحفاظ على القِيم الإسلاميّة التي أمر بها الشرع.[٤]

لقد علمنا ممّا مضى أنّ الإسلام لا يُعارض النشاطات السياسيّة للمرأة، وإنّما يحذرها من البيئة الفاسدة والأفكار الخاطئة حول المرأة، ومع ذلك فإنّ الجمهوريّة الإسلاميّة تتمتع بحضورٍ

١. صحيفة الإمام، ج ٦، ص ١٨٦.
٢. المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٩.
٣. صحيفة الإمام، ج ٩، ص ٢٢٠ و٢١٩؛ المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢٥٤.
٤. المصدر نفسه، ج ١٨، ص ٤٠٣ و٤٠٤.

متميّزٍ وواسعٍ للمرأة في المجالات السياسيّة.[١] وهكذا نرى أنّ الإمام قدس سره باعترافه بحقوق المرأة السياسيّة، يؤكّد على حضورها ومشاركتها الفعّال [في العمليّة السياسيّة و في المجتمع].

الحقوق السياسية للنساء في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية

إنّ الدستور في جمهوريّة إيران الإسلاميّة يعتمد على مبادئ الشريعة والقوانين الإسلاميّة. وقد جاء في مقدّمة الدستور، أن القوى التي كانت ترضخ للاستغلال الأجنبي، يجب أن تستعيد هويتها الأصليّة وحقوقها الإنسانيّة، ومن الطبيعيّ أن تكون قضية المرأة المضطهدة في الطليعة، وبما أنّ الأسرة هي الوحدة الأساسيّة لنمو المجتمع؛ لذا على الحكومة توفير التسهيلات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وقد جاء في المادة ٢٠ من الدستور أنّ القانون يضمن الحقوق الشاملة للأفراد من نساء ورجال على حدٍّ سواء، ويوفر لهم حقّ مزاولة حقوقهم الإنسانيّة والسياسيّة، والاقتصاديّة والثقافيّة، بطريقةٍ متساويةٍ.

وحسب المادة ٢١ من الدستور، على الحكومة القيام بتوفير الاحتياجات الضروريّة للمرأة مع مراعاة الموازين الإسلاميّة والقيام بما يلي:

١- توفير الأرضيّة المناسبة لنمو وإحياء الحقوق الماديّة والمعنويّة للمرأة لرفع مكانتها.

٢- الدفاع عن الأُمومة، خاصّة في فترة الحمل والحضانة وحماية الأطفال المشردين.

٣- تشريح قوانين الضمان الاجتماعيّ لحماية الأرامل واللائي لا وصي لهنّ.

٤- استحداث محاكم صالحة للحفاظ على كيان الأُسرة، وأمّا في البعد السياسيّ - كما أنَّ الإسلام لايعارض مشاركة المرأة في الانتخابات، سواء كانت تدلي برأيها، أم كانت مرشحة - فإنّ الدستور يُعطيها الحقّ في المشاركة، فقد جاء في المادة الثامنة من الفقرة الثالثة من الدستور، أنّ جميع الأفراد سواسية في تقرير مصيرهم السياسيّ، والاقتصاديّ، والاجتماعيّ والثقافيّ.

والمادة الثامنة من الفقرة الثالثة للدستور تشير إلى أنّ جميع فئات الشعب متساوية بكلّ

١. زهراء الكلداني، ***حقوق المرأة***، الثورة الاسلامية و عملية العولمة، ١٣٨٢ هـ. ش.

طوائفه، وطبقا للفقرة السادسة من الدستور، فإنّ إدارة الحكم في جمهوريّة إيران الإسلاميّة، إمّا أن تكون من خلال المراجعه إلى الآراء العامّة، كانتخابات رئاسة الجمهوريّة وممثّلي مجلس الشورى الإسلاميّ، وأعضاء شورى البلديّة وغيرها، وإمّا عن طريق الاستفتاء في الحالات المنصوص عليها في مبادئ أُخرى من هذا القانون، وبهذا يكون الحقّ لكلّ فرد إيرانيّ أن يدلي بصوته دون تمييز بين الرجل والمرأة، وفي مجال الترشيح لا توجد تحدّيات خطيرة أمام المرأة.

نتيجة البحث

سبّب انتصار الثورة الإسلاميّة بقيادة الإمام الخميني قدس سره، وصول المرأة إلى مكانتها المناسبة لها، والتي حدّدها الإسلام لها في مستوياتها الفكريّة والعمليّة، تمتعت المرأة مع انتصار الثورة الإسلاميّة المبتنية على أفكار الإمام التقدميّة، بالمساواة مع الرجل في الحقوق الإنسانيّة والاجتماعيّة، وعدم وجود تحدّيات صعبة أمام مشاركتها في المجال السياسيّ، ما دامَ الجميعُ ملتزمين بالمعايير الإسلاميّة.

وبناء على نظريّة الإمام قدس سره، فإنّ مشاركة المرأة في الوقت الراهن ليست حقّا فحسب، بل إنّما هي واجبةٌ، وقد مَهّدت هذه الظروف الفكريّة، الطريق لتكوين الحقوق السياسيّة المناسبة لشأن المرأة المسلمة في أطار الدستور، وبذلك ارتفعت مكانة المرأة في النظام الإسلاميّ؛ لتصبح قدوة لجميع النّساء المسلمات في العالم.

المصادر

١. الخميني، روح الله، ***البيع***، طهران، مؤسسة تنظيم و نشر تراث الإمام الخميني قدس سره، ١٣٧٩ هـ. ش.

٢. ـــــــــــ، ***صحيفة الإمام***، طهران، مؤسسة تنظيم و نشر تراث الإمام الخميني قدس سره، ١٣٧٨ هـ. ش.

٣. ـــــــــــ ، ***الكلمات القصار***، نصائح وعِبر، طهران، مؤسسة تنظيم و نشر تراث الإمام الخميني قدس سره، ١٣٧٣ هـ. ش.

٤. ـــــــــــ ، ***البحث عن طريق الإمام في كلام الإمام***، الدفتر ١٧ و ٢٠، طهران، دار أمير كبير للنشر، ١٣٦٣ هـ. ش.

٥. الصرامي، سيف الله، ***حقوق الناس في الحكومة من وجهة الإمام الخميني نظرا إلى الأسس والأدلة في المصادر الإسلامية***، طهران، مؤسسة تنظيم و نشر تراث الإمام الخميني قدس سره، ١٣٨١ هـ. ش.

٦. الفيرحي، داوود، ***النظام السياسي والحكومة في الاسلام***، طهران، سمت، ١٣٨٢ هـ. ش.

٧. القاسمي الطوسي، محمد اسماعيل، ***مكانة و دور الشعب في الجمهورية الاسلامية من منظار الإمام الخميني***، رسالة الماجستير، قم، مؤسسه آموزش عالى باقرالعلوم عليه السلام، ١٣٧٩ هـ. ش.

٨. الكلداني، زهراء، ***حقوق المرأة***، الثورة الاسلامية و عمليّة العولمة، طهران، معهد الإمام الخميني والثورة الإسلامية، ١٣٨٢ هـ . ش.

٩. مجلة ***پانزده خرداد***، العدد الثاني، ١٣٧٠ هـ. ش.

١٠. مركز البحوث و التخطيط، الإمام، ***الإسلام***، پيام آزادى (رسالة الحرية).

١١. منصور نجاد، محمد، ***دراسة تطبيقية حول تعامل الناس و الحاكم***، في منظار الإمام محمد الغزالي والإمام الخميني، طهران، معهد الإمام الخميني والثورة الاسلامية للبحوث، ١٣٨١ هـ. ش.